الاتحاد العام لشغيلة الجزائر يحتفل بذكرى تأسيسه

اصدرت الامانة الوطنية للاتحاد العام للشغيلة الجزائريين نداء ، بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرون لتأسيس هذه المنظمة النقابية جاء فيه ان شغيلة الجزائر عازمون كل العزم على مواصلة نهج الرئيس الراحل هواري بومدين ، الرامي الى بناء الاشتراكية ، وذلك بتجنيدهم مع كافة القوى الوطنية في البلاد .

وهذه الوثيقة الهامة ، تعكس ذلك الدور الكبير ، الذي تلعبه الطبقة العاملة ، وكافة الكادحين الجزائريين ، في مجال تنمية البلاد وتطورها .

وكل النجاحات التي حققتها الجزائر ، في مجال تنفيذ التحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة ، داخل البلاد ، وكذلك السياسة المناهضة للامبريالية ، على الصعيد الدولي ، ترتبط والى حد كبير ، بذلك الدعم القوي ، من جانب الكادحين ، ومشاركتهم الفعالة في ادارة شؤون البلاد .

ومثل هذا النشاط لشعب الجزائر الكادح ، يتسم بأهمية خاصة في هذه الظروف حيث انعقد مؤخرا المؤتمر الرابع ، لحزب جبهة التحرير الوطني ، وتم انتخاب قادة البلاد الجديدة برئاسة الشاذلي بن جديد ، الذي اكد النهج الرامي الى تعزيز استقلال البلاد الاقتصادي ، وتقدمها الاجتماعي .

ودعا الاتحاد في ندائه ، الى تعزيز صفوف الحركة النقابية الجزائرية ، بعد تنفيذ قرارات مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطنية ، والنضال بحزم وثبات ، ضد قوى الامبريالية ، والاستعمار والصهيونية .

نقابة رام الله واعلانها الصحي

ايها الزملاء العمال ، ايتها الزميلات العاملات :

« لتكن حول نقابتنا ، ونشد ازرها ، ونجدد انتسابنا ، ونساهم بنشاط في اعمال اللجان والفرق النقابية ، لدعم وتقوية نقابتنا صرحنا الصلب الذي نشيد البناء في ظلالنا . »

« ضد الغلاء ومن اجل زيادة الاجور وتحسين شروط وظروف العمل وتحقيق المزيد من المكاسب العمالية وتعميق وتطوير الانجازات النقابية .

« على طريق زيادة الانتاج وتحسينه لترسيخ دعائم اقتصادنا الوطني من اجل بناء دولتنا الفلسطينية المستقلة . »

بهذا النداء تنهي الهيئة الادارية لنقابة البناء والمؤسسات العامة في رام الله والبيره ، بيانها الموزع حول اعلانها عن افتتاح العيادة الصحية ، والذي وزع بشكل واسع بين جماهير العمال المنتسبين وعائلاتهم .

وتحذر الاشارة ، الى ان العيادة باشرت اعمالها واستقبالها لعائلات العمال باستقبال جديد ايام الثلاثاء والاربعاء والسبت ويوم الجمعة ، ايام الدوام ، لقاء اتعاب - كشفيات - مخفضة تناسب واجور العمال قيمتها ٣٠ ليرة تدفع لصندوق النقابة لاستمرار الخدمات الصحية وتطويرها وهذا يعني ان الاطباء متطوعون لخدمة العمال ونقابة العمال .

جلسة اتحاد النقابات

ودعوة الهيئة العامة للاتحاد

من المقرر ان يعقد مجلس الاتحاد العام للنقابات في الضفة الغربية جلسته العادية غدا ، وسيكون مدرجا على جدول اعماله ، دعوة الهيئة العامة للاتحاد لمناقشة الميزانية العمومية لعام ١٩٧٨ ومناقشة الميزانية التقديرية لسنة ١٩٧٩ .

على شرف الاول من أيار

نابلس عقدت لجنة اول ايار المكونه من :

علي مبروك ، شحاده المساوى ، اسعد ابو رنط ، فاطمه ابو كسك ، عبد الغني ناصر ، اسماعيل طالب ، عبدالله حسن .

اول اجتماع لها يوم الثلاثاء الماضي الموافق ٧٩/٢/٢٠ وذلك للبدء في اعداد لاحتفالات الاول من ايار لهذا العام ، الذي ستقيمه الاتحاد العام لنقابات العمال .

وسيركز الاعداد على امرين رئيسين هما .

١ ـ الاحتفال الرياضي

٢ ـ المهرجان الثقافي

وقد انتخبت اللجنه شحاده المساوى مقررا لها ، واتفق اعضاؤها ان يكون يوم الاحد من كل اسبوع موعدا دوريا لاجتماعاتها .

تسوية بين نقابة أطباء الاسنان الاردنية وفرع الضفة الغربية

عقد مساء يوم الاحد الماضي اجتماع موسع في مقر نقابة اطباء الاسنان الاردنية في عمان ضم اعضاء مجلس النقابة واعضاء اللجنة الفرعية في الضفة الغربية وبحضور الاستاذ حريس الخوري والمهندس ابراهيم الدقاق ممثلين لمجمع النقابات المهنية بالقدس.وقد بحث في هذا الاجتماع جميع الامور الكفيلة بتقوية العلاقة بين النقابة والفروع ووضعت الاسس لضمان استمرار العلاقة الاخوية في النقابة الواحدة . وتم تسوية المشاكل السابقة في جو من الاخوة النقابية السليمة .

وفي نهاية الاجتماع سحب الدكتور نسيب عبد اللطيف رئيس فرع النقابة في الضفة الغربية استقالته التي كان قد قدمها قبل مدة لزوال الاسباب التي دفعته الى تقديمها في حينه .

من أجل حماية الحقوق العمالية لعمالنا

تتعرض الطبقة العاملة الفلسطينية في ارضنا المحتلة كباقي العمال في العالم "الحر" الذى يسير على نهج معاد لحقوق العمال ، لانواع الاستغلال والاضطهاد ، فلا احترام لحقوقهم ولا اجور حقيقية لسد رمق حياة الاطفال والامهات والمحاولات مستمرة من قبل ارباب العمل في ارضنا المحتلة . وباسم الصمود ومواجهة المنافسة الاسرائيلية لاقتصادنا المحلي تجري لاستنزاف قوة العمال دون التلطف عليهم بمحاولة زيادة الاجور او تطبيق قانون العمل الاردني الساري المفعول في الضفة الغربية على الرغم من النقص الفاضح فيه ، وعدم ملائمته للظرف الحاضر وذلك لعدة اسباب ، منها : اتساع حجم الطبقة العاملة الاخذ في التزايد ، وايضا اتساع القاعدة الاقتصادية في المجال الاستهلاكي والذى لا يحتاج الى ايدى عاملة "ماهرة ومدربة" . زد على ذلك ان هذا التطور لا يخضع لبرمجة اقتصادية بل هو تطور عشوائي تقوم به الافراد حسبما يروق لهم ولمصالحهم الانية. وكلنا يعلم ان اقتصاد العالم الحر بريء جدا من البرمجة الاقتصادية ولا تجرى البرمجة الا في ظل نظام اشتراكي .

ومن خلال نظرة بسيطة يستطيع كل انسان ان يشاهد الاعتداءات التي تجرى على حقوق عمالنا وعدم احترامها او اعطائهم اجورا تتناسب والوضع المعيشي السيء دون الاخذ بعين الاعتبار ان قانون العمل الاردني لا يسمح بهذه الاعتداءات والانكى من ذلك ان هذه الاعتداءات تجرى باسم القانون دون ان يحرك المسؤولون عن تنفيذ القانون ساكنا، على الاقل الاستنكار والاحتجاج ، بل والانكى من ذلك عندما تتحرك النقابات العمالية من اجل مطالبة اصحاب العمل بعدم الاعتداء على القانون وتطبيقه يقف هؤلاء مطالبين النقابات بعدم التدخل في صلاحيات غيرهم مع العلم ان غيرهم لا يتدخل ولا يبدى اى اهتمام وتبقى الشكاوى في ادراج مناضدهم . فهم يسيرون على مثل (لا بشتغل ولا بخلي غيرى يشتغل) فهذه السياسة وضعت لهم وهم مسؤولون عن تنفيذها . وبرلمان الاردن عندما حرم النقابات العمالية من حق الاشراف على تنفيذ القانون قصد من وراء ذلك اجهاض مكاسب العمال ونضالهم الشاق.وتأتي هذه الاعتداءات في الوقت الذى اعلن فيه عن تأسيس نقابة لعمال قطاع الادوية في رام الله بعد محاولات ،لخبهم عن النقابة الام ،نقابة عمال البناء والمؤسسات العامة ، حيث انها كانت اى الاعتداءات على عمال هذا القطاع وفي نفس المنطقة رام الله. تجرى امام سمع وبصر الهيئة التأسيسية .ففي مصنعين للادوية قامت اداراتهما بزيادة ساعات العمل.احد هما كان دوامه من الثامنة صباحا وحتى الثالثة من بعد الظهر منذ تأسيسه،فصار من السابعة والنصف صباحا وحتى الرابعة مساء دون زيادة الاجور او احتسابها ساعات عمل اضافية والاخر كان دوامه من الثامنة صباحا وحتى الثانية من بعد الظهر منذ تأسيسه ايضا . فصار من الثامنة صباحا وحتى الثانية والنصف بحجة ان الانتاج قد انخفض وبعد نضال شاق ومرير خاصة عاملات المصنع ، اضطرت الادارة ان تتقاسم والعمال نصف الساعة.لكنها اضافت اعتداء اخر على حقوق العمال عندما اعلنت انها ستقوم بحسم ايام الاعياد الدينية من الاجازة السنوية في الوقت الذى كانت هذه الاعمال

لا يجيز لهم العام بهذا العمل الا انهم وباسم القانون يمارسون سلسلة هذه الاعتداءات ويقولون ان قانون العمل ... العمل يتنافى ساعات وتحديد العمل حسم الاعياد الدينية من الاجازة السنوية مناسبين ان المكسب اصبح قانونا .

وفي مؤسسة اخرى من مؤسسات رام الله تحاول ادارتها ان تستبدل رواتب العمال والموظفين بالعملة الاردنية الى الاسرائيلية في الوقت الذى مضى وقت ليس بقصير على هذا المكسب والذى لا يمكن التنازل عنه ابدا .

هذه امثلة قليلة وقليلة جدا من الاعتداءات على حقوق العمال وعدم احترامها مع العلم ان هناك ادارات مصانع ومؤسسات تقوم بعض الكثير من العاملين فيها بعد اكتشاف توجهاتهم الفكرية والسياسية والادارات التي لم تقم بالفصل قامت بتهديدهم بالفصل اذا ما ابدوا اى نشاط في هذه المؤسسات .

وكلمة اخيرة نقولها لارباب العمل وادارات الشركات والدوائر ان العمال ليسوا مسؤولين عن سوء الادارة ، واقتصادنا الوطني لا يمكنه التطور والتقدم والصمود امام المنافسة الاسرائيلية والبضائع الاجنبية الا باعطاء العمال حقوقهم واحترامها ، واحترام توجهاتهم الفكرية والسياسية .

وان العمال لا يمكنهم المحافظة على مكتسباتهم وزيادتها واجبار ارباب العمل على احترام مشاعرهم وحقوقهم وتوجيهاتهم الا بتوحيد صفوفهم والتفافهم حول حركاتهم النقابية واهتمامهم بالثقافة الذاتية التي تساعدهم على رفع مستوى نضالهم الشاق .

والى مفتشي العمل في الضفة الغربية نقول اذا كنتم فعلا معنيين بتطبيق القانون فباشروا بذلك ولا تكونوا حجر عثرة امام تطور الحركة النقابية وحرصها الشديد على حقوق العمال .

ان الهيئة التأسيسية لنقابة عمال الادوية في رام الله اذا انشئت فعلا من اجل حقوق العمال والدفاع عنها وصونها فهي الان امام الامتحان الصعب خاصة وان الاعتداءات جرت في احدى مصانع الادوية التي يعمل فيها امين سر الهيئة التأسيسية للنقابة .

« ابن الوطن »

في الاتحاد السوفياتي أسبوع عمل من ٣٠ ساعة

الاتحاد السوفياتي هو الدولة الاولى والوحيدة في العالم التي قررت ان يكون اسبوع عمل عمال المناجم ٣٠ ساعة في الوقت الذى ارتفعت فيه اجور هؤلاء العمال .

ومن الجدير بالذكر ان الدول العربية تزعزعت قبل ثلاثة اشهر حين طالب عمال المناجم في المانيا الغربية ان يكون اسبوع العمل لديهم ٣٥ ساعة وذلك منعا لاستفحال البطالة وطرد العمال من العمل .

وقد ردت الحكومة الالمانية واصحاب رؤوس الاموال على هذا الطلب بانه يهدد مجتمع "العالم الحر" بالانهيار .

والمعروف ان الاتحاد السوفياتي كان قد قضى والى الابد على البطالة وهو بحاجة الى الايدي العاملة . ولكن تقليص اسبوع العمل لعمال المناجم جاء مساهمة جديدة

قانون العمل

في خدمة أصحاب العمل

رغم كل الادعاءات بأن القانون الحالي للعمل الصادر في عام ١٩٦٠ والمعدل في عام ١٩٦٥ والذى ما زال معمولا به حتى الان في الضفة الغربية ـ برغم كل الادعاءات بأنه يحافظ على مصالح العمال ويصون حقوقهم فان المتأمل في القانون يجد عكس ذلك تماما .

وكما ذكرت في مقالة سابقة فان واضعيه ومشرعيه انما ينتمون الى طبقة اصحاب العمل ، وبهذه الخلفية لا يمكن ان يكون القانون هذا منحازا للعمال .

تطالعك اكثر المواد وفي كل ابواب القانون واحكامه تقريبا عبارة يجوز لوزير العمل والشؤون الاجتماعية بأن ... الخ" وهذا الوزير ربما يكون هو نفسه صاحب عمل ، وحتى ان لم يكن كذلك فانحيازه الطبقي وبالتالي .فكره وسياسته واوامره لا يمكن الا ان تكون في خدمة اصحاب العمل .

ورغم ان القانون ينص على حق العمال في تكوين نقابات لهم فان نفس القانون يسحب البساط من تحت اقدام هذه النقابات ويفقدها هيكلا بعد ان يكون قد افرغها من محتواها وقيد عملها بنصوص "قانونية" تعاكس الهدف الذى انشئت من اجله .

فلقد اعطى هذا القانون الحق لوزير الشؤون والعمل بانشاء مكاتب للاستخدام لمساعدة العمال في ايجاد اشغال لهم واعطاء شهادات مهنية وفتح دورات للتأهيل المهني اى ان كل ما من شأنه مساعدة العامل هو من صلاحيات مكاتب الاستخدام . كما ان تطبيق القانون ومراقبة تنفيذه

هي من صلاحيات مفتش العمل الذى تعينه الحكومة ، وكذلك زيارة العمال والاطمئنان على احوالهم ، فماذا بقي بعد ذلك لنقابات العمال ؟؟

لقد اراد واضعي القانون من ذلك ، امتصاص نقمة العمال ومنحهم حق تشكيل النقابة ، لكنهم ايضا اظهروا النقابة بمظهر العاجز الذى لا حول له ولا قوة ، فحتى عندما يقدم العامل شكوى عن سوء تصرف صاحب العمل او خرقه للقانون ، فان هذه الشكوى يجب ان تقدم لمفتش العمل وحتى اذا قدمت للنقابة فان على تلك النقابة تحويلها الى "المفتش" وكما اسلفت فان مفتشي العمل هم ايضا ينتمون طبقيا لطبقة اصحاب العمل اى ان مفتش العمل ووزيرهم للعمل، والشؤون الاجتماعية واصحاب العمل انماهم وجهين لعملة واحدة ويشتركون طبقيا في استغلالهم البشع لطبقة العمال ، فكيف والحالة هذه يمكن للعامل ان ينال حقه في مثل هذا الوضع ؟؟ ومن ابرز نواقص هذا القانون هو عدم انطباقه على : ـ

١ ـ موظفي الحكومة والبلديات

٢ ـ الاشخاص المستخدمين في الزراعة والري

٣ ـ خدم البيوت والبساتين وطهاة المنازل ومن في حكمهم.

٤ ـ افراد العائلة الذين يعملون في مشاريع العائلة.

٥ ـ العمال في مؤسسات تضم اقل من خمسة اشخاص .

ومن المعروف ان معظم اصحاب العمل (على الاقل في ذلك الوقت ١٩٦٥) لا يستخدمون اكثر من (٣ ـ ٤) اشخاص الا اذا استثنينا المؤسسات الكبيرة كشركة الاسمنت ومصفاة البترول وشركة السجاير .

ويتضح من ذلك ان اكثر من ٧٥ بالمئة من مجموع العمال في ذلك الوقت يعملون في مؤسسات صغيرة لا تضم اكثر من اربعة عمال ، وبالتالي فلا تشملهم (حماية القانون" ، ومن السهل الاجهاز على الـ (٢٥ بالمئه) الباقين ، هذا علاوة على كون العمال الزراعيين يشكلون الغالبية في بلد زراعي كالاردن .

واذا ما اخذنا بعين الاعتبار العامل الزمني وتطور الطبقة العاملة ونموها عدديا وازدياد وعيها ـ وهذا شيء ضروري وهام ـ فانه يتضح لنا مدى التعاسة التي يمثلها قانون العمل المعدل عام ١٩٦٥ والذى مازال ساري المفعول في الضفة الغربية حتى عامنا هذا،١٩٧٩ ، رغم انه عدّل منذ ذلك الوقت مرتين ، ولكن السلطات الاسرائيلية هنا ترفض ادخال تلك التعديلات وتطبيقها هنا وبعضها لمصلحة العمال ـ برغم ان القانون اردني وهي لا دخل لها في ذلك ، هذا في حين انها تطبق ما يحلو لها من القوانين بما في ذلك قوانين بريطانيا الاستعمارية المشهورة باسم قانون الطوارئ لعام ١٩٤٥ .

مما سبق يتضح كم هو ضروري العمل الجاد والمثابر من اجل تجاوز "القانون الرجعي" للعمل ، بصفته سلاحا في يد اصحاب العمل ضد عمالهم المستغلين (بالفتح) ، ويتضح كم هو صعب عمل النقابات العاملة في مثل هذا الوضع .

ـ يتبع ـ

عدنان داغر